

مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

بيان

١٠ إبريل ٢٠١٤

١- نحن وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية عقدنا اجتماعنا الحادي والتسعين في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠١٤ برئاسة معالي الدكتور أشرف العربي وزير التخطيط والتعاون الدولي في مصر؛ وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد آلان بيفاني المدير العام لوزارة المالية اللبنانية؛ بينما تولى منصب النائب الثاني السيد لويس فرناندو ميجيا، مدير عام إدارة السياسات الاقتصادية الكلية في وزارة مالية كولومبيا.

الاقتصاد العالمي وانعكاساته على البلدان النامية

٢- نشعر بالتفاؤل إزاء اكتساب التعافي قوة أكبر في الاقتصادات المتقدمة، لكننا نلاحظ أن النمو لا يزال فائرا ومعرضا لمخاطر كبيرة. ونؤكد أن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية لا تزال تتمتع بأساسيات اقتصادية قوية عموما وأنها سوف تواصل مساهمتها بالجانب الأكبر من النمو العالمي. ومع ذلك، فقد تضررت هذه البلدان من الآثار التراكمية المعاكسة الناجمة عن البيئة الخارجية الصعبة واضطرابات الأسواق المالية مؤخرا. وبالرغم من هذه البيئة المحفوفة بالتحديات، فقد تمكن كثير من البلدان منخفضة الدخل، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء، من المحافظة على زخم النمو المرتفع بدعم من السياسات السليمة بوجه عام. ونشعر بالقلق إزاء التحديات التي تواجه الدول النامية الصغيرة والبلدان الهشة المتأثرة بالصراعات، التي لا يزال بعضها يعاني من ارتفاع مستويات الدين ومعرضا لمخاطر الصدمات في ظل احتمالات النمو المحدودة.

٣- ولا نزال نشعر بالقلق الشديد إزاء التأثير العكسي للتدفقات الرأسمالية المُربكة وتقلب أسعار الصرف نتيجة احتمالات التغيرات المفاجئة في السياسة النقدية في عدد قليل من أهم الاقتصادات المتقدمة. ونحث صناع السياسات، وخاصة في البلدان التي تصدر عملات الاحتياطي، على اتباع الإجراءات المنسقة متعددة الأطراف للحد من انتشار التداعيات السلبية للسياسة النقدية، بما في ذلك من خلال الحرص على التواصل الفعال. وفي نفس الوقت، يتعين على الاقتصادات المتقدمة أن تكثف جهودها لتنشيط الطلب العالمي وتيسير إعادة التوازن. ونرى أن صندوق النقد الدولي يمكن أن يقوم بدور في تسهيل التنسيق

والتأزر بين السياسات على مستوى متعدد الأطراف بهدف تجاوز التحديات المحيطة بها. وتؤكد أيضا أهمية إتاحة الفرص الكافية للأسواق الصاعدة والبلدان النامية للنفاد إلى شبكات الأمان المالي، بما فيها ما توفره المؤسسات المالية الدولية. ونشعر بالقلق البالغ إزاء التحديات الفريدة التي تواجه بلدان التحول العربي التي لم تحصل بعد على الدعم الكامل من المجتمع الدولي، وندعو المؤسسات المالية الدولية لتوخي المرونة في التعامل مع هذه البلدان، في ظل ما تواجهه من تحديات على المستويين السياسي والاجتماعي-الاقتصادي. وندعو إلى توفير موارد إضافية لبلدان الجوار، لا سيما لبنان، التي تتعرض لآثار متفاوتة من تدفق اللاجئين السوريين.

٤- ونلاحظ أن الآفاق الاقتصادية للأسواق الصاعدة والبلدان النامية ستكون أقل إيجابية نظرا لزيادة تقييد الأوضاع المالية، وفي ظل التوترات الجغرافية-السياسية، وتباطؤ النمو الفعلي وانخفاض النمو الممكن في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالفترة السابقة للأزمة، مع زيادة اعتدال النمو في التجارة وتراجع قوة أسعار السلع الأولية. وإزاء هذه الخلفية، نتعهد بتعزيز مصادر النمو المحلية واستغلال فرص التجارة والاستثمار المتاحة بين بلداننا. وللتأكد من انتهاج بلداننا مسار النمو القوي بعيد المدى، سنعمل على رفع مستوى الإنتاجية وتسريع وتيرة التحولات الهيكلية. ونتعهد أيضا باتخاذ مجموعة كبيرة من الإجراءات على المدى المتوسط للحد من الفقر وعدم المساواة، وزيادة الإدماج الاجتماعي. وسوف نركز بالتحديد على زيادة فرص العمل وتحسينها بالاستثمار في المهارات والتعليم وتيسير حركة العمالة.

دور صندوق النقد الدولي وإصلاحه

٥- نشعر بخيبة أمل بالغة لأن إصلاحات نظام الحصص والحوكمة في الصندوق والمتفق عليها في عام ٢٠١٠ لم تدخل بعد حيز التنفيذ بسبب عدم مصادقة أكبر المساهمين. ويمثل هذا الأمر عقبة كبيرة أمام تأكيد مصداقية الصندوق وتعزيز شرعيته وزيادة فعاليته كما يعيق من قدرته على تنفيذ المزيد من الإصلاحات اللازمة والوفاء بالالتزامات المستقبلية. ونحن على يقين تام بأن الصندوق يجب أن يظل مؤسسة قائمة على حصص العضوية وتتوفر له الموارد الكافية المستمدة من حصص العضوية للقيام بدوره المؤثر في النظام العالمي على أساس قابل للاستمرار. ولتحقيق هذا الهدف، نرى أنه ينبغي استعراض كل البدائل المتاحة لمواصلة إصلاحات نظام الأصوات والتمثيل والحوكمة في الصندوق. وما زلنا نؤمن بأن الهدف الأساسي لإصلاح نظام الحصص والحوكمة لا بد أن يتمثل في التعبير عن التحولات الأساسية في الاقتصاد العالمي وتعزيز أصوات ومستوى تمثيل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، بما فيها البلدان الفقيرة والبلدان الصغيرة ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ونجدد دعوتنا القائمة منذ فترة طويلة بإضافة مقعد ثالث لإفريقيا جنوب الصحراء في المجلس التنفيذي للصندوق، على ألا يكون ذلك على حساب المقاعد المخصصة لبلدان أخرى في مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، كما ندعو إلى النظر في جميع البدائل المتاحة.

٦- ونشعر بالقلق إزاء تأخر استكمال مراجعة سياسة الصندوق حول حدود الدين. ونحث الصندوق على استكمال المراجعة، بغية وضع إطار موحد وجيد الإعداد لحدود الدين في شتى البلدان، بحيث يركز على التقييمات الحالية لمدى استمرارية القدرة على تحمل الديون. ونظرا لاحتياجات التمويل الكبيرة والحيوية في البلدان منخفضة الدخل، وخاصة لمشروعات البنية التحتية، فإننا نؤكد أهمية اعتماد إطار تشغيلي يتسم بالمرونة وبساطة الاستخدام. ونتابع عن كثب أيضا إجراءات التقاضي في المحاكم الأمريكية بين مؤسسة NML والأرجنتين ونرى أهميتها النظامية وانعكاساتها المحتملة العميقة بالنسبة لكل البلدان. ومن شأن أي قرار يحفز السلوك الانشقاقي الجائر من جانب دائنين منفردين أن يضعف الهيكل الأساسي للإقراض السيادي وتسوية الديون السيادية. ونظرا لما تحقق من تقدم محدود نحو إنشاء آلية شاملة لإعادة التفاوض على الديون السيادية، فقد يصبح على الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أن تأخذ زمام القيادة لتيسير الحوار في هذا الخصوص.

دور مجموعة البنك الدولي وإصلاحها

٧- وننظر بعين الاعتبار إلى مبادرات وإصلاحات التغيير الرئيسية الجارية في مجموعة البنك الدولي. ونؤيد بقوة جدول أعمال التغيير وإعادة تنظيم وضع المؤسسات بوصفها "مجموعة واحدة للبنك الدولي"، بما يضيف قيمة على الطابع المختلف لكل مؤسسة. وندعو إلى اتباع منهج فعال ومحدد التوقيت لتنفيذ هذا التحول. ومع تقدم سير عملية الإصلاح، فإننا نؤكد أهمية الاستمرارية في برامج البنك الجاري تنفيذها وتجنب التغييرات المربكة. ونحن على ثقة أن هذه الإصلاحات تسترشد وترتكز بشدة على الهدف النهائي المتمثل في دعم العملاء بتوفير الحلول الإنمائية حسب الحاجة، مدعومة في ذلك بخدمات التمويل والمعرفة وعقد الاجتماعات الرسمية. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تلي مجموعة البنك الدولي احتياجات عملائها التمويلية والفنية والاستشارية على نحو يحقق قدرا أكبر من مردودية التكلفة في الوقت المناسب وبأقل قدر من الروتين. ونحيط علما بتصميم نموذج جديد للمشاركة القطرية، بما في ذلك "إطار الشراكة القطرية والتشخيص المنهجي القطري" (Country Partnership Framework and Systematic Country Diagnostic)، ونؤكد ضرورة أن يكون معززا للشعور بالملكية القطرية. وفي هذا السياق، نرحب بتعزيز القدرات الإحصائية للبلدان العملاء كواحدة من أولويات مجموعة البنك الدولي. ونعرب عن قلقنا إزاء الجمود في مشاركة مجموعة البنك الدولي في جهود بعض البلدان الأعضاء ونؤكد مجددا أهمية مشاركة مجموعة البنك الدولي في جهود جميع أعضائها وتقديم الدعم لهم على أساس صلاحياتها الإنمائية ودون أي اعتبارات سياسية.

٨- ونشعر بالامتنان لإعادة تمويل موارد "المؤسسة الدولية للتنمية" في الوقت المناسب لتلبية الاحتياجات الماسة للبلدان الفقيرة والمعرضة للمخاطر. ونحيط علما بالجهود المبذولة لزيادة الطاقة الإقراضية لمجموعة البنك الدولي من خلال تحسين استخدام الميزانية العمومية وتدابير رفع الكفاءة، على النحو المحدد في مراجعة الإنفاق. ونرى أنه سيكون من الضروري متابعة

تأثير هذه المقترحات لما قد يكون لها من عواقب غير مقصودة، بما في ذلك على الطلب. وينبغي تعديل هذه المقترحات، عند اللزوم، لضمان القدرة على تحمل التكلفة والاقترام المتكافئ للأعباء. ونشعر بوجود النظر في تطبيق زيادة أخرى في رأس المال على المدى الطويل كإجراء لضمان توازن العرض والطلب على القروض التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والاستمرارية المالية للمؤسسة.

٩- وننظر بعين الاعتبار أيضا للمقترح المقدم لإنشاء "تسهيل البنية التحتية العالمي" (Global Infrastructure Facility) كمساهمة بناءة للتغلب على الفجوات والقيود في تمويل البنية التحتية وتنمية المشروعات. وينبغي أن يضمن المقترح النهائي مشاركة البلدان المتلقية بالقدر الكافي وعلى نطاق واسع، وتوافر الموارد الإضافية، إلى جانب توشي المرونة الكافية لتلبية مختلف احتياجات تمويل البنية التحتية.

١٠- ونؤكد ضرورة مواصلة الالتزام بتنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ لحصص المساهمين في مجموعة البنك الدولي، واختتام المراجعة التالية لحصص المساهمين في موعد غايته أكتوبر ٢٠١٥، حسب المتفق عليه سابقا.

١١- ونحيط علما بالآثار العكسية لتغير المناخ والتدهور البيئي، لا سيما في البلدان الفقيرة والهشة والمعرضة للمخاطر، ونذكر الحاجة إلى مواجهة التحديات العالمية المشتركة. ونرحب بالتقدم المحرز في إدراج إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ ضمن أولويات وعمليات التنمية في مجموعة البنك الدولي. وندعو لمواصلة الجهود لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير "سينداي". وندعو أيضا إلى بذل جهد طموح لإعادة تمويل "صندوق البيئة العالمي" (GEF) لضمان توفير الموارد الكافية له للقيام بالمهام المنوطة به.

مسائل أخرى

١٢- نؤكد مجددا أهمية تنوع الموارد البشرية على كافة المستويات لتعزيز مشروعية وفعالية المؤسسات المالية الدولية وندعو إلى بذل مزيد من الجهد لزيادة نسبة الموظفين من المناطق الأقل تمثيلا، استنادا إلى مبادرات التنوع في الموارد البشرية.

١٣- ومن المتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٤ في واشنطن، العاصمة.

قائمة المشاركين^١

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم الحادي والتسعين في واشنطن العاصمة، بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠١٤ برئاسة معالي الدكتور أشرف العربي وزير التخطيط والتعاون الدولي في مصر؛ وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد آلان بيفاني المدير العام لوزارة المالية اللبنانية؛ بينما تولى منصب النائب الثاني السيد لويس فرناندو ميجيا، مدير عام إدارة السياسات الاقتصادية الكلية في وزارة مالية كولومبيا

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع المئة وثلاثة لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٩ إبريل ٢٠١٤، برئاسة السيد كريم ويصا، المدير التنفيذي المناوب في مجموعة البنك الدولي.

المجموعة الإفريقية: فريد طيبي، الجزائر؛ نيالي كابا، كوت ديفوار؛ موتوميو موانا نيمبو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ عبد الشكور شعلان، مصر؛ سفيان أحمد بكر، إثيوبيا؛ كريستوف أكغامبا، غابون؛ سيث تيركبر، غانا؛ أكونجو إيويلا، نيجيريا؛ برفين غوردان، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: آرفيند مايارام، الهند؛ علي طيبي، جمهورية إيران الإسلامية؛ ندى مفرج، لبنان؛ ما سيو تانو - أمادور، الفلبين؛ ساراث أمونوغاما، سري لانكا؛ مايا الشويري، سوريا.

مجموعة أمريكا اللاتينية: اكسل كيسيلوف، الأرجنتين؛ كارلوس كوزندي، البرازيل؛ ماريا ماريا أربيليز، كولومبيا؛ جوني غراماجو ماروكوين، غواتيمالا؛ فرناندو ابورتلا رودريغز، المكسيك؛ خوليو فيلاردي، بيرو؛ لاري هواي، ترينيداد وتوباغو؛ خوزيه روجاس، فنزويلا.

المراقبون: عبد الرحمن الحميدي، صندوق النقد العربي؛ بينغ سون، الصين؛ اينس بوستيلو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ شامشاد أختر، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ستيفن سيوبو، مجموعة العشرين؛ لويس ألبرتو آرسى، مجموعة السبعة والسبعين؛ ميتيلوس ألفريدفيس، هايتي؛ ستيفن بيرسي، منظمة العمل الدولية؛ محمد التعموتي، المغرب؛ البنك الإسلامي للتنمية؛ كريم العينوي، المغرب؛ سليمان الحريش، صندوق أوبك للتنمية الدولية؛ عمر عبد الحميد، منظمة أوبك؛ سليمان التركي، المملكة العربية السعودية؛ مانويل مونتيز، مركز الجنوب؛ سلطان بن ناصر السعودي، الإمارات العربية المتحدة؛ بتكو دراغانون، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ أليكساندر تريبيلكوف، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

^١ الحضور علي طاولة المناقشات.

ضيوف الشرف: كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي؛ جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي.
أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: عمار باتاشاريا، ماريلو أوي، اناليسا بالا، راشيل هولت، رجينا شنشن فينغ، ندزولي مندوغا.
مانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: روزاليند موات، فيرونيكا زافاكا، داليدا بندورو.